Document: IFAD11/2/R.4/Rev.1
Agenda: 6
Date: 7 July 2017
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

زيادة مواءمة عمليات الصندوق مع السياق القطري

مذكرة إلى أعضاء هيئة المشاورات

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Périn Saint-Ange
نائب رئيس الصندوق المساعد
دائرة إدارة البرامج
رقم الهاتف: 2448 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: p.saintange@ifad.org

Adolfo Brizzi
مدير شعبة السياسات والمشورة التقنية
رقم الهاتف: 2451 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.brizzi@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير وحدة الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق – الدورة الثانية
روما، 29–30 يونيو/حزيران 2017

للاستعراض

المحتويات

أولا-	مقدمة	1
ثانيا-	تكييف الاستجابات للاحتياجات المختلفة	2
ثالثا-	مواءمة التمويل للسياق	6
رابعا-	هل يمكن لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أن يستجيب للاحتياجات المتنوعة؟	7
خامسا-	منتجات جديدة	8

زيادة مواءمة عمليات الصندوق مع السياق القطري

أولا- مقدمة

1- تبني هذه الورقة على التقرير المقدم للمجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2017، والمعنون "مواءمة العمليات للسياقات القطرية نهج شموليّ والوثيقتين " تعزيز نموذج العمل في فترة التجديد الحادي عشر للموارد لإيصال الأثر على نطاق أوسع" و"الاستراتيجية المالية لفترة التجديد الحادي عشر وما بعدها والتي تعرض على الدورة الثانية لهيئة المشاورات الخاصة للتجديد الحادي عشر للموارد. وتعرض الورقة نظرة موحدة عن كيف ستستمر أهمية الصندوق وسط التحديات والفرص المرتبطة بالاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في سياقات قطرية مختلفة. ومن أجل ضمان استمرار أهمية الصندوق وفعاليته، سيتعين على الصندوق أن يتطور بما يتماشى مع التغيرات على المستويين الوطني والدولي، ولا سيما تلك المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتغلب على التحدي المتمثل في عدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

2- وينبغي أن يستفيد الصندوق من تنوع أساسه القائم على الدول الأعضاء، بدءا من فرضية أن كل دولة عضو من الأعضاء المستفيدين منه مؤهلة للحصول على خدمات الصندوق من أجل القضاء على الفقر والجوع حيثما وجدا. وينطبق الإطار الاستراتيجي للصندوق وسياساته التشغيلية على جميع البلدان بصرف النظر عن مستوى دخلها أو موقعها الجغرافي أو درجة هشاشتها. وما الذي يتغير هو سواء كان الفقر منتشرا أو في حال وجود جيوب من الفقر، فإن ظروف البلد واحتياجاته تتفاوت بصورة كبيرة، بما في ذلك قدرة البلدان على تمويل جهودها الإنمائية الذاتية.

3- وسوف يميز الصندوق بصورة متزايدة بين أنواع الخدمات التي يوفرها ويقدم مجموعة مختارة من الأنشطة الفعالة في البلدان منخفضة الدخل، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، والبلدان التي تعاني من الأوضاع الهشة، والدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن شأن ذلك أن يزيد من فعالية الصندوق في التصدي للتحديات الإنمائية وتحويل المناطق الريفية مع الحفاظ على ميزته النسبية وتركيزه على نطاق القطاع بأكمله. وتشتمل مصادر التمايز الأخرى على ما يلي: الشروط والأحكام التي ستتمكن البلدان بموجبها من الحصول على تمويل من الصندوق ومجموعة الأدوات والخيارات المالية التي سيستطيع الصندوق تقديمها. ويكتسي ذلك أهمية خاصة مع توسع الصندوق في برنامج عمله استجابة للمطالب الوطنية وقدرته على اقتراض الموارد من أجل تمويل برنامجه من القروض والمنح لا من خلال المساهمات الأساسية من دوله الأعضاء فحسب. وفي هذا الصدد، سيكون التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق بالغ الأهمية لتمكين الصندوق من أن يصبح رائدا في مجال تمويل أصحاب الحيازات الصغيرة الذي يسهم في التحول الريفي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4- ومن المتوقع أن يؤدي المزيج المكون من النُهج التشغيلية التي جرى تكييفها وجهود البلدان نفسها إلى توجيه البلدان المستفيدة من الصندوق إلى مستويات دخل أعلى وإلى الحد من الهشاشة. وسيتعين أن يدعم الصندوق هذا الانتقال بطريقة دينامية، بما في ذلك من خلال تنقيح شروط الإقراض مرة واحدة كل دورة (وليس كل سنة وفقا للممارسة الحالية) حتى تظل أولويات التمويل في الصندوق حيثما تكون الاحتياجات أكبر. ومن شأن توافر مصادر تمويل وشروط تمويلية متنوعة أن تجعل الحوار بشأن استراتيجية الانتقال أسهل نظرا لأنه سيكون بوسع الصندوق أن يستخدم قدرته على الاقتراض لتيسير التطور من الشروط

التيسيرية إلى الشروط العادية دون الحاجة إلى اللجوء إلى موارده الأساسية. وستخضع هذه العملية إلى حوار مستمر مع الحكومات الوطنية، وستُدمج في الاستراتيجيات الإنمائية الذاتية للبلدان. وسيعرض إطار انتقال جديد على المجلس التنفيذي في عام 2018 لتوضيح النهج إزاء الانتقال وإدخال جدول زمني يستند إلى معايير موضوعية.

ثانيا- تكييف الاستجابات للاحتياجات المختلفة

5- هناك حاجة إلى الاعتراف بالمجموعة المتنوعة من احتياجات البلدان وظروفها. غير أن الفروق بين خصائص وملامح الفقر في البلدان منخفضة الدخل، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا غير واضحة. وعلى سبيل المثال، فإن البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، والبلدان منخفضة الدخل تبحث عن حلول مالية مبتكرة وفرص لإشراك القطاع الخاص والمساعدة في بناء رأس المال الاجتماعي ومنظمات المزارعين. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى "حزمة" شاملة توفر تدخلات محددة لكل مجموعة بلدان ليست لها أهمية تشغيلية.

6- وبدلا من ذلك، يقتضي تنوع المتطلبات أن يطور الصندوق المرونة اللازمة للاستجابة للقضايا القطرية على النحو المحدد في كل استراتيجية قطرية وفي كل محاولة لإعداد ذخيرة المشروعات. وقد عززت اللامركزية قدرة الصندوق على مواءمة مساعدته مع الأولويات القطرية وتسوية الاختناقات بطريقة أكثر فعالية من حيث التكلفة. وبحلول نهاية فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، سيتم تخطيط المنتجات والخدمات الرئيسية وإعدادها وتقديمها على المستويين القطري وشبه الإقليمي. وستعكس برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وتصاميم المشروعات تنوع الاحتياجات والحالات بشكل أفضل، وتوفر حلولا تتواءم مع السياق. ومن خلال مطالبها المختلفة، فإن البلدان منخفضة الدخل، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا ستشكل حافظة الصندوق من الأنشطة ومن المحتمل أن يكون الطلب على بعض النُهج أو المجالات المواضيعية أعلى من قبل بعض أنماط البلدان.

7- **الانتقائية القطاعية والمواضيعية.** لكي تبقى أهمية الصندوق، فإنه سيحتاج إلى تحقيق توازن بين ما يلي:

(أ) يجب أن يظل الصندوق قويا في مجالات كفاءته الأساسية كمناصر لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة كسبب لوجود أنشطته. ويشمل ذلك نُهج استهداف تضع الفقراء من النساء والرجال الريفيين في مركز تدخلاته وبناء المهارات غير التقنية التي تيسر نمو مؤسسات ريفية أقوى. وسيبني الصندوق هذه المهارات من خلال مشروعات تركز على الزراعة والأمن الغذائي، وسلاسل القيمة، وتنمية الأعمال الريفية، والبنية التحتية الريفية، والخدمات المالية الريفية وإدارة الموارد الطبيعية.

(ب) وفي الوقت نفسه، على الصندوق أن يدرج في حافظته القضايا والأولويات الهامة التي برزت على مدى العقد الماضي، وهي تعميم مفهوم التحول الريفي في عمليات الصندوق وفقا للسياق القطري. وتشمل هذه:

(1) الأثر الكبير لتغير المناخ على الزراعة، والقدرة على الصمود وإدارة الموارد الطبيعية، والحاجة إلى استحداث أدوات جديدة لإدارة المخاطر والتأقلم؛

(2) الدور المهيمن بشكل متزايد للمرأة في الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، والحاجة إلى معالجة المساواة بين الجنسين وشمول الجميع؛

(3) الآثار السلبية والمستمرة لسوء التغذية خلال السنوات الأولى من نمو الأطفال، والحاجة إلى معالجة الآثار الصحية الضارة على مستوى الأسر من خلال التدخلات القائمة على الأغذية؛

(4) التحديات الخطيرة التي تفرضها بطالة شباب الريف والحاجة العاجلة إلى حلول بديلة للهجرة؛

(5) توسع دور القطاع الخاص في التمويل الزراعي، والحاجة إلى أن يستخدم الصندوق الموارد العامة الشحيحة لتعبئة الاستثمارات الخاصة.

8- **البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا.** سوف يميز عمل الصندوق في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا مجالاته القطاعية المحددة والمواضيعية، ولكن الذي سيميزه بشكل أكبر في هذه البلدان هو المزيج الديناميكي من أدوات التمويل والمعرفة والسياسات التي يمكن أن يتيحها الصندوق. وبالنظر إلى طرفي النطاق، وفي أفقر البلدان، يمكن أن يعني ذلك التمويل في شكل منح كجزء من إطار القدرة على تحمل الديون، بينما يمكن تقديم المساعدة التقنية القابلة للسداد في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، واسترداد تكاليف معرفة الصندوق ومساعدته التقنية بالكامل.

9- وبما يتماشى مع الاتجاهات الأخيرة، سيشكل التمويل المشترك المحلي وسيلة هامة لزيادة خدمات الصندوق، ولا سيما في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، التي زاد فيها التمويل المشترك زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة، وإن كانت الزيادة متفاوتة. وسوف يستكشف الصندوق مع الدول الأعضاء فيه طرق جديدة لتأمين التمويل المشترك تتفق مع وضع الدخل في كل بلد من أجل تعزيز ملكية الحكومة للمشروعات وزيادة الموارد المالية.

10- وتشمل الأمثلة على مختلف سبل الحصول على خدمات الصندوق ما يلي:

(أ) **مزيج من الخدمات.** في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، وربما البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، ستميل تركيبة أدوات الصندوق وخدماته أكثر نحو إدارة المعرفة والانخراط في السياسات مقارنة بالإقراض. وتقر معظم البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا بأنها تسعى إلى الاستفادة من معرفة الصندوق في مجال الفقر الريفي، وخبرته في تصميم المشروعات، وأدوات وسياسات الإشراف المتعلقة بالقطاعين الزراعي والريفي (مثل الاستهداف، والخدمات المالية الريفية، والتنمية الريفية اللامركزية والتشاركية، وإدارة الموارد الطبيعية). ومن الناحية الأخرى، ستسود تلبية الاحتياجات المالية في البلدان منخفضة الدخل وغالبا في البلدان متوسطة الدخل من

الشريحة الدنيا، نظرا لانخفاض قدرتها على الحصول على الأموال وتعبئتها. وستظل هذه البلدان تمثل أولوية للصندوق من حيث تخصيص الموارد الأساسية.

(ب) **القدرة الاستيعابية.** في حين أن هناك طلبا كبيرا على الخدمات المالية التي يقدمها الصندوق، فإن قدرة البلدان الاستيعابية ستكون عاملا رئيسيا في تحديد مدى فعالية تنفيذ برنامج قروض ومنح أكبر حجما. وفي البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، والعديد من البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، هناك إمكانية كبيرة لتوسيع نطاق الإقراض، خاصة في ضوء قدرة الصندوق على تقديم منتجات أفضل بأسعار تنافسية من خلال تطوير قدرته على الإقراض والاقتراض. وفي البلدان منخفضة الدخل وفي بعض الأوضاع الهشة (التي يوجد العديد منها البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا)، قد يكون التوسع مقيدا بالقدرة الاستيعابية للبلد. وقد تتطلب هذه البلدان مشاركة الصندوق الاستباقية لضمان وجود ترتيبات تنفيذ سلسة، وعمليات صرف كفؤة، ومشروعات مبسطة، وتخطيط التوريد بشكل سليم، والقدرة على الاستناد إلى التدخلات السابقة دون إضافة تعقيد.

(ج) **وضع جدول أعمال للمعرفة والسياسات.** سيكون التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي هاما بصفة خاصة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا المهتمة بزيادة الوعي والاستفادة من المعرفة التي تم تطويرها في بلدان الجنوب. وستكون البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا هي المستفيدة الرئيسية من جدول الأعمال هذا لأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي له دور بارز في تيسير تدفقات المعرفة من البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا إلى البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وسيعمل النهج الجديد للصندوق إزاء التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بمثابة الأساس لهذا العمل خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وسيجري توسيع نطاق المزيج من الانخراط في السياسات الوطنية والخدمات غير الإقراضية وتمويل المشروعات في إطار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، مما سيساعد البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا على تعزيز بيئة السياسات لتحقيق أهدافها.

(د) **جدول أعمال توسيع النطاق.** تتمثل أفضل طريقة لتوسيع نطاق النتائج في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا في تعميم مشروعات ونهج الصندوق في برامج الحكومة وسياساتها. وسيكون الهدف الرئيسي من هذه الجهود هو إثبات أن النُهج الابتكارية يمكن أن تعمل وتعتمد على النظم الحكومية لتكرارها – أو تهيئة بيئة للسياسات تؤدي إلى نتائج على نطاق واسع. وفي البلدان منخفضة الدخل وبعض البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، يتمثل أحد المحركات الرئيسية لجدول أعمال توسيع النطاق في قدرة الصندوق على جمع تمويل جديد من: (1) جهات مانحة؛ (2) القطاع الخاص؛ (3) المجتمعات المحلية نفسها، وضمان استدامة المنافع.

11- **الأوضاع الهشة.** لا يركز الصندوق على الدول الهشة، ولكن على الأوضاع الهشة التي يمكن أن تكون وطنية أو دون وطنية أو إقليمية، والتي تؤثر على البلدان عبر جميع تصنيفات الدخل. وتكتسب خبرة

الصندوق أهمية بالغة للتدخلات في الأوضاع الهشة وتلك المتأثرة بالنزاعات، وخاصة تلك المتعلقة ببناء القدرة على الصمود والوقاية والقدرة على مواجهة الصدمات والمخاطر. وتظهر المجاعة الحالية في أفريقيا أهمية معالجة الأسباب الجذرية للهشاشة وبناء قدرة السكان الريفيين على الصمود وضمان تدفق كاف من المعونة الإنسانية قصيرة الأجل والتنمية الزراعية طويلة الأجل (بما في ذلك من خلال الوكالات الشريكة).

12- وتسلط استراتيجية الصندوق الجديدة بشأن "الأوضاع الأكثر هشاشة" الضوء على الحاجة إلى زيادة تخصيص الموارد لهذه البلدان. ومن المتوقع تخصيص ما يقرب من 32 في المائة من الموارد الأساسية للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق لأكثر الأوضاع هشاشة – أي زيادة نسبتها 40 في المائة. وفي الوقت نفسه، تقر إدارة الصندوق بأهمية تقييم القدرة الاستيعابية واستمرار الممارسة الحالية المتمثلة في وضع حد أقصى عند الحاجة للمخصصات المقدمة إلى البلدان في إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وتقترح إدارة الصندوق مواصلة الجمع بين الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية في الدول التي تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة، والعمل على تسلسل المساعدة التقنية بدقة مع الاستثمارات الموجهة.

13- وفي هذه الحالات، ستُملي تدخلات الصندوق فهما أفضل للمسائل التالية:

(أ) **إدارة المخاطر والقدرة على الصمود.** من شأن تحسين سبل العيش الريفية – وجعلها أكثر قدرة على الصمود – أن تمكّن الصندوق من مواصلة تقديم المساعدة في السياقات الصعبة. وتكتسي المؤسسات غير الرسمية والعرفية القائمة على الثقة والروابط الاجتماعية أهمية خاصة في السياقات التي تكون فيها المؤسسات الرسمية ضعيفة أو غائبة، وتفتقر إلى سيادة القانون. وستُعطى الأولوية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والانخراط مع الشباب.

(ب) **معالجة الأسباب الجذرية.** لدى الصندوق خبرة واسعة في مجال الأنشطة المجتمعية التي تسهم في بناء السلام وبناء الدولة من خلال: تمكين المجتمعات المحلية الريفية المهمشة؛ وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية؛ وتعزيز المنظمات المجتمعية الشمولية وتقديم الخدمات من جانب الحكومات المحلية؛ واستحداث فرص عمل للشباب والمجموعات المهمشة.

(ج) **بناء المؤسسات، والثقة والتماسك الاجتماعي.** يدرك الصندوق أهمية المؤسسات الشرعية والفعالة والخاضعة للمساءلة في معالجة هشاشة الأوضاع، بدءا من المؤسسات التي تخدم الفقراء. وسيواصل الصندوق التركيز على تعزيز المؤسسات المجتمعية والحكومية، ولا سيما على المستوى المحلي. وتشتمل هذه المؤسسات على منظمات المزارعين، ومنظمات الشعوب الأصلية، والرابطات النسائية، ورابطات مستخدمي المياه، والمؤسسات الأخرى على مستوى المجتمعات المحلية، فضلا عن وكالات الحكومة المحلية.

(د) **توفير موارد وأدوات ونُهج مرنة ومستجيبة.** قد تكون المشروعات الأصغر حجما الأنسب في الأوضاع الهشة التي يترتب فيها على المشروعات الأكبر حجما مخاطر مفرطة أو تعقيد مفرط. وينبغي أن تتضمن هذه العمليات تصاميم وإجراءات مبسطة تقر بتحديات العمل في الأوضاع التي تنطوي على مستويات عالية من عدم اليقين.

(هـ) **الشراكات الاستراتيجية والتكميلية.** تستلزم الأهمية الحاسمة للشراكات في الأوضاع الهشة إدراجها كمبدأ توجيهي. فالشراكات تساعد الصندوق على إدارة المخاطر وتُمكنه من أن يظل منخرطا في السياقات الصعبة لأنها توفر وسيلة لمعالجة الأسباب الجذرية للهشاشة، والتي تقع خارج نطاق الميزة النسبية للصندوق

14- **الدول الجزرية الصغيرة النامية.** تدرك إدارة الصندوق التحديات المتميزة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في تحقيق الأمن الغذائي والعمالة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والصيادين الحرفيين. وتشتمل هذه التحديات على الضعف الشديد أمام تغير المناخ والتعرض المستمر للكوارث والأخطار المتعلقة بالطقس – التي يزيد من تفاقمها البُعد الجغرافي للجزر وتشتتها. وستضمن إضافة مؤشر الضعف في الصندوق إلى معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، والزيادة في الحد الأدنى من المخصصات أن يساعد تخصيص موارد التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق للدول الجزرية الصغيرة النامية على التصدي لهذه التحديات بمزيد من الفعالية.

ثالثا– مواءمة التمويل للسياق

15- كان الصندوق يمول حتى وقت قريب في الغالب من خلال مساهمات الدول الأعضاء في تجديد الموارد في دورات مدتها ثلاث سنوات. وتخصص المساهمات بعد ذلك من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لخدمة جميع البلدان المستفيدة بشروط تيسيرية ومختلطة وعادية. وهذا النظام هو المحدد الرئيسي للمبلغ المخصص لكل بلد ويؤثر على إطار الاستدامة المالية للصندوق. وهناك عدد من العوامل التي وضعت النظام تحت ضغط، وستتطلب تغييرات، من المقرر أن تبدأ خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق:

(أ) **الاقتراض.** فتح استحداث إطار للاقتراض السيادي فرصا جديدة لتنويع مصادر تمويل الصندوق وتوسيع برنامجه من القروض. ومن شأن إمكانية وصول الصندوق إلى أسواق الاقتراض في المستقبل أن تزيد من تنوع مصادر تمويله وتوفر للمقترضين بشروط عادية مصدرا للتمويل أكثر استقرارا وقابلية للتنبؤ به. كما أن توافر منتجات جديدة مثل قروض الشركاء الميسرة سيعزز أيضا قدرة الصندوق على خلط المنح والقروض بطريقة أكثر مرونة بدون تحمل مخاطر هيكل آجال استحقاق الفائدة أو مخاطر أسعار الفائدة. ويكتسي ذلك أهمية خاصة بالنسبة للقروض المختلطة أو التيسيرية للغاية بحيث لا يقتصر تقديم الأموال التي يقترضها الصندوق على البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا.

(ب) **برنامج القروض والمنح كنقطة بداية.** عند تطوير القدرة على الاقتراض، ينبغي تحديد الحجم والنطاق الكافيين حسب المستوى المرغوب لبرنامج القروض والمنح. وبدلا من استخدام الاقتراض كاستراتيجية مخصصة لسد الفجوات، فإنه سيصبح جزءا لا يتجزأ من آلية التمويل في الصندوق. وسيتم استحداث نهج يستند إلى الاستفادة من الموارد المتاحة لتقوية الروابط بين المساهمات الأساسية وبرنامج القروض والمنح، مما لا يترك أي شك حول ما إذا كانت الموارد الأساسية للصندوق كافية لتمويل المستوى المرغوب من برنامج القروض والمنح – ونتيجة لذلك مستوى الاقتراض المطلوب.

(ج) **الرفع المالي بهدف تمويل القروض العادية.** لن تؤدي زيادة التمويل بالديون إلى تمكين الصندوق من تقديم منتجات أكثر تنوعا بشروط إقراض مختلفة فحسب، ولكنها ستزيد الحصة الكلية لمساهمات تجديد الموارد التي يمكن أن يتيحها الصندوق للإقراض بشروط تيسيرية للغاية وزيادة استخدام الموارد المقترضة للقروض المقدمة بشروط عادية. وهذا لا يعني أن حصة التمويل التي يقدمها الصندوق إلى البلدان المصنفة كمقترضين بشروط تيسيرية للغاية ستنخفض بشكل تناسبي. وتعرض الورقة المعنونة *الاستراتيجية المالية لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق وما بعدها* عددا من الخيارات.

(د) **الصلة بين المساهمات الأساسية والاقتراض.** يتمثل أحد العناصر الهامة من هذا النهج في الإبقاء على صلة قوية بين المساهمات الأساسية والأموال المقترضة. وهذا أمر بالغ الأهمية لدعم نزاهة الصندوق المُكلف باستخدام ثلثي موارده للتمويل بشروط تيسيرية للمقترضين بشروط تيسيرية للغاية (بما في ذلك جميع البلدان منخفضة الدخل وبعض البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا). ولن تضمن استراتيجية الاقتراض الناجحة وحدها الامتثال لولاية الصندوق في غياب التجديد الناجح للموارد. وستظل مساهمات الدول الأعضاء حجر الأساس لقدرة الصندوق على الالتزام المالي نظرا لأنها ستُستخدم كأساس لحساب المبلغ المطلوب اقتراضه (اقتُرحت نسبة 50 في المائة)، للحفاظ على برنامج القروض والمنح في الصندوق أو توسيعه.

(هـ) **مواءمة أفضل لمختلف المستخدمين.** ستمثل استراتيجية تعبئة الموارد هذه استخداما أكثر فعالية من الناحية المالية وأكثر كفاءة لموارد الصندوق. وسيتم تمويل الإقراض بشروط تيسيرية للغاية والمنح بالكامل من خلال المساهمات الأساسية المقدمة من الدول الأعضاء. وستمول القروض المقدمة بشروط عادية بشكل متزايد (وفي نهاية المطاف حصرا) من الأموال المقترضة. وسيسمح ذلك للصندوق بتوسيع برنامجه الشامل للقروض والمنح ليشمل جميع أنواع المستخدمين، مما يسمح بالتأكد من تأثر فئات المستفيدين إيجابيا.

رابعا– هل يمكن لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أن يستجيب للاحتياجات المتنوعة؟

16– يجري حاليا إعادة صياغة معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لتحقيق توازن أفضل بين الاحتياجات والأداء، ولتكون أكثر ملاءمة لمتطلبات عمليات الصندوق. والمعادلة أداة مفيدة وشفافة لمساعدة الصندوق على بلوغ هدفه المنشود عن طريق استخدام عدد من المعايير التي يتوجب على الإدارة تطبيقها:

(أ) **نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للجميع.** يمكن لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أن يواصل تنظيم الطريقة التي تخصص بها المساهمات الأساسية والأموال المقترضة. وما دامت ترتيبات الاقتراض في الصندوق ولا تخضع لدعم مباشر من تجديد الموارد (على النحو المحدد في إطار الاقتراض في الصندوق)، فإن الاقتراض لن يوجه إلا إلى البلدان التي تقترض بشروط عادية. غير أنه، كما في حالة قروض الشركاء الميسرة، يمكن تطبيق المحاذير إذا كان من المقرر تقديم دعم مباشر للسماح باستخدام الأموال المقترضة في الإقراض بشروط تيسيرية للغاية.

(ب) **تعديل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ليلائم المتطلبات والأهداف.** سيستمر نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في وضع في الاعتبار قرارات والتزامات التخصيص المسبق فيما يتعلق بالموارد الأساسية، بما في ذلك الشروط التالية: (1) تخصيص حوالي 45 في المائة من جميع موارد التجديد لأفريقيا جنوب الصحراء و50 في المائة لأفريقيا بأسرها؛ (2) وضع حد أقصى على مخصصات بعض البلدان؛ (3) توجيه ثلثي الأموال إلى البلدان المقترضة بشروط تيسيرية للغاية. وتقترح إدارة الصندوق عدم توفير أكثر من 10 في المائة من الموارد الأساسية لمساعدة البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا في زيادة مواردها من أجل التحول الريفي. ومع تحقيق إدارة الصندوق لهدفها الطموح المتمثل في مضاعفة حجم برنامج العمل من خلال زيادة التمويل بالديون، بما في ذلك الاقتراض من السوق، فإن هذه النسبة ستنخفض. وبعد ذلك، سيتم تمويل الاحتياجات اللاحقة من خلال الاقتراض.

(ج) **الانتقائية القطرية.** لا يجوز اعتبار أي بلد مقترض غير مؤهل، وستخضع مجموعة البلدان التي ستطبق عليها معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في كل دورة لمعايير واضحة وشفافة.[1] واستنادا إلى هذه المعايير، يمكن لإدارة الصندوق أن تقرر مع المقترضين تأجيل إدراج بعض البلدان حتى الدورة التالية. وسيسمح ذلك بتنفيذ مشروعات أقل ولكن أكبر حجما في كل دورة، مما يولد وفورات الحجم ويزيد الفعالية الإنمائية لعمليات الصندوق. وستستمر جميع البلدان النشطة والمؤهلة في تلقي دعم الصندوق من حيث الإشراف المستمر على الحافظة، وتقاسم المعرفة، والانخراط في السياسات، والخدمات غير الإقراضية.

(د) **منظور الهشاشة.** يضمن إدخال مكون الهشاشة في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أن تكون مخصصات موارد الصندوق مراعية للهشاشة. وبالنظر إلى التنوع الكبير في الأوضاع الهشة، ستُستخدم الاستراتيجيات القطرية لتقييم أهمية عمليات الصندوق فيما يتعلق بالحوكمة وعدم الاستقرار، وفرصة العمل مباشرة مع المجتمعات المحلية الفقيرة لبناء القدرة على الصمود وبناء رأس المال الاجتماعي والقدرة على مواجهة الصدمات.

خامسا- منتجات جديدة

17- مع مواءمة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق للنُهج التشغيلية مع الظروف القطرية وفقا للاحتياجات المتطورة، فإنه سيستحدث منتجات أكثر تنوعا:

(أ) **التمويل من القطاع الخاص.** سيتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة في القطاعين الزراعي والريفي طريقة مختلفة للتفكير لتمويل الأغذية، الذي سيشمل حتما استقطابا أكبر للقطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، سيتطلب توليد فرص عمل للشباب الريفيين وتوفير بدائل للهجرة نمو المشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل مستدام. كما تعلم الصندوق من التجارب أن

[1] كما هو مشار إليه في الورقة المعنونة "تعزيز نموذج عمل الصندوق في فترة التجديد الحادي عشر للموارد لإيصال الأثر على نطاق واسع"، يمكن أن تشتمل هذه المعايير على ما يلي: (1) استراتيجية قطرية صالحة متاحة في وقت مبكر من دورة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (لاسيما بالنسبة للبلدان التي لم تقترض من الصندوق من قبل)؛ (2) عدم وجود قروض موافق عليها في الماضي من الصندوق تنتظر تحقيق الفعالية لأكثر من 18 شهرا منذ موافقة المجلس التنفيذي؛ (3) الصرف لجميع العمليات السابقة مرة واحدة على الأقل خلال 12 شهرا قبل بدء دورة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

العمل من خلال القروض السيادية فقط المقدمة إلى الحكومات يقيد قدرته على تعزيز مشاركة القطاع الخاص وتوفير فرص جديدة للشركات الريفية الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى التمويل والأسواق. وبالتالي يعتزم الصندوق إنشاء مرفق جديد للاستثمار المباشر لتمويل منظمات أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والاستفادة من إمكانات حافظته القائمة للحد من المخاطر وإطلاق عنان استثمارات القطاع الخاص للسكان الريفيين الذين لا يحظون بدعم كاف ولعمالة الشباب.

(ب) **الإقراض على أساس النتائج**. تتسق هذه الأداة مع الجهود الرامية إلى تعزيز النتائج عن طريق صرف الأموال على أساس تحقيق النواتج والمخرجات المتفق عليها وليس على أساس المدخلات. كما أن الإقراض على أساس النتائج ييسر إجراءات الشراء والصرف المرهقة ويضمن تطبيق الضوابط والموازين المطلوبة وتحديد تكلفة النواتج ورصدها. وفي البداية، سيتم اختبار هذا النهج في البلدان ذات الإدارة المالية والضمانات ونظم الرصد والتقييم المتقدمة – من المرجح أن تكون من البلدان متوسطة الدخل.

(ج) **المبادرات الجديدة الممولة بأموال تكميلية**. من خلال تعبئة أموال تكميلية، بما في ذلك من الشركاء من غير الدول الأعضاء (مثل المؤسسات الخيرية والاتحاد الأوروبي والقطاع الخاص)، سيكون الصندوق في طليعة المعرفة، وسيجرب نُهجا جديدة بالاقتران مع المبادرات الجديدة في حافظته. وفي مجالات مثل الهجرة وتحويلات العاملين، وإدارة المخاطر الزراعية، والتأمين المرتبط بمؤشر الطقس، ومنظمات المزارعين، والمناخ، وتعميم المنظور الجنساني والتغذية، سيكون الصندوق قادرا على تقديم أدوات ونُهج جديدة مرنة على أساس الطلب الوطني. ويجري حاليا إصلاح برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لتمكين المساعدة التقنية الممولة بأموال تكميلية من دعم العمليات. وبالإضافة إلى ذلك، ستتم رسملة مرفق تمويل استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البداية من الأموال التكميلية.